المسلمون... ودولة "الجهاد الدائم"!

خليل علي حيدر

ما من مرة أقرأ تعقيباً أو تعليقاً على بعض القضايا العربية والإسلامية، وبخاصة على الإنترنت ومن عامة القراء، إلا وأصادف عبارة شائعة تقول مثلاً "لا شيء يفيد العرب إلا القوة"، "لا شيء يردع الولايات المتحدة إلا القوة"، "لا شيء يحمينا إلا القوة"... وهكذا!

ولا يخفى أن المراد هنا هي القوة العسكرية والجيوش الرادعة والأساطيل والطائرات وغيرها، فكأنه لو وضع العرب يدهم على مثل هذه الإمكانات لانتهى ضعفهم وتحقق لهم المجد والسؤدد.

كثيراً ما يُقال أيضاً إن "العالم لا يحترم إلا القوة"، وإن القوي وحده يحصل على حقوقه. وهنا أيضاً لا يهيمن على الأذهان إلا القوة العسكرية القادرة على إخضاع كل خصم وإنهاء كل خلاف بالحسم. والواقع أن مشكلتنا في العالم العربي ليست قلة السلاح، ولا ندرة المقاتلين، فهناك قدرات عسكرية ضخمة، لو تمت تعبئتها والتنسيق بينها لكانت قوة قتالية مؤثرة تقلب الموازين، على صعيد دول العالم الثالث... على الأقل!

غير أن نقطة ضعفنا البارزة إنما هي في شيئين: تقديسنا للقوة العسكرية، وتضارب وغموض أهدافنا السياسية في توظيف القوة.

لم يكن العالم العربي أو الإسلامي وحيداً في التركيز على بناء القوة المسلحة والجيوش أول ما بدأت النهضة والتحديث. فهكذا كانت بداية اليابانيين والروس مثلاً. وسار على الدرب قبل ذلك وبعده العثمانيون والإيرانيون والعرب. وقد وقعوا جميعاً، ونحن معهم، في خطأ تاريخي جسيم، إذا حاولنا اجتزاء القوة العسكرية عن بقية أسس ومعطيات الدولة الحديثة، والقيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية والمؤسساتية المرافقة. فالقوة العسكرية وحدها، إن هيمنت على المجتمع والبلاد، قوة مدمرة، والدولة التي تكتفي ببناء الجيش تكون كمن يزود مركبته بمحرك قوي من دون الالتفات إلى اللوازم الأخرى، وقد تنطلق المركبة بسرعة كاسحة، ولكن في انطلاقة لا يمكن التحكم بها.. ومدمرة.

ولهذا دفعت روسيا واليابان مثلاً ثمناً فادحاً للاكتفاء باستيراد التكنولوجيا العسكرية من الغرب خلال القرن التاسع عشر وبداية العشرين، من دون الالتفات إلى مصادر القوة الأخرى في مؤسسات وثقافة الغرب.

وبينما استوعبت اليابان دروس القوة والغزو والفتوحات مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت روسيا من خلال الاتحاد السوفييتي مسيرة عسكرية جديدة ومنافسة مهلكة مع العالم الغربي، وبخاصة الولايات المتحدة، انتهت في خاتمة الأمر بسقوط النظام الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي برمته.

وكان تقديس القوة العسكرية ركناً ركيناً من التجربة الألمانية على مدى أكثر من قرنين. وقد أعطت ألمانيا للتراث العالمي في مجال الفكر العسكري والتخطيط الاستراتيجي ما يماثل ربما عطاءها في مجالات الفن والفكر والسلام. ولكن الألمان بدورهم دفعوا عام ١٩٤٥ ثمناً فادحاً لتقديس القوة، فاحترقت المدن ومات الملايين وانقسمت البلاد!

وفي العالم العربي، وعلى امتداد القرن العشرين، ولأسباب لا مجال الآن لمناقشتها، أعجبنا دائماً بالقوة العسكرية، ووضعناها فوق أي مجال آخر من مجالات القوة. فقد قال شاعرنا منذ قرون طويلة إن "السيف أصدق أنباء من الكتب"! وقد أعجبنا بلا شروط بألمانيا النازية والتجربة الناصرية وحروب صدام حسين. وحاصرنا كل مثقف ومفكر حاول جلب انتباهنا لمخاطر هذا الإعجاب. ولكننا بعكس كل الأمم الأخرى، لم نفق من عبادة القوة رغم كوارث ١٩٦٧ و١٩٩٠ و٢٠٠٣، بل إننا افتتحنا مع الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فرعاً جديداً لاستعراض القوة ضد الغرب بإعلان حرب الإرهاب وتعبئة الشباب!

كيف تتصور المخيلة الإسلامية الحزبية الأصولية القوة والحرب والقتال؟ وكيف ترسم المستقبل العسكري الدولي للعالم الإسلامي أو حتى لدولة الخلافة، بين الأمم، وفي عصر العولمة والمنافسة الصناعية والاستثمار؟ هل هناك دولة كفر ودولة إسلام؟ هل ثمة حرب دائمة وجهاد متصل أم هدنة دائمة واعتراف بالواقع وسلام؟

أما سيد قطب فهو واضح في تحديد بعض ملامح الصراع المحتمل في ظل مثل هذه الدولة!

يقول في المعالم: "كل أرض تحارب المسلم في عقيدته، وتصده عن دينه، وتعطل عمل شريعته، فهي "دار حرب" ولو كان فيها أهله وعشيرته وقومه وماله وتجارته.. وكل أرض تقوم فيها عقيدته وتعمل فيها شريعته، فهي "دار إسلام" ولو لم يكن له فيها أهل ولا عشيرة، ولا قوم ولا تجارة" (القاهرة ١٩٨٣، ص ١٥٩).

ولا يكشف لنا "الإخوان المسلمون" في مصر وسوريا والأردن أو "الجماعة الإسلامية" في باكستان، ما سياستهم في مجال الجهاد والقوة إذا تمكنوا من بلدان العرب والمسلمين. اللهم باستثناء "حزب التحرير"، الذي يعترف في كتبه بمثل هذه التفاصيل الصريحة!

ففي كتاب "نظام الحكم في الإسلام" لقائد الحزب "عبدالقديم زلوم"، وهو الكتاب الموسع والمنقح المبني على نفس الكتاب الذي وضعه مؤسس الحزب "تقي الدين النبهاني"، نقرأ ص ١٦٧ من طبعة ١٩٩٦ ما يلي:

"الدولة الإسلامية في حالة جهاد دائم، والأمة الإسلامية تدرك أن الحرب بينها وبين غيرها من الشعوب والأمم محتملة في كل وقت. لذلك يجب أن تكون جميع منشآتها الحربية، صناعية كانت أم عسكرية في مستوى يفوق منشآت الأمم الكبرى، وأن تكون التغيرات في المقدرة الصناعية والعسكرية متحققة بشكل مستمر، وأن تكون في وضع مالي متصاعد، وفي حال استعداد دائم... إن الدولة الإسلامية ستبقى في جهاد دائم، لأن واجبها الدائم هو حمل الدعوة إلى الأرض، وهو يقتضي الجهاد حتى يعم الإسلام الأرض".

ولا يكتفي قادة "حزب التحرير" الإسلامي بهذا الجانب التنفيذي، بل يتحدثون في الكتاب نفسه عن البنية التحتية اللازمة لمثل هذا الجيش الإسلامي الجبار: "يجب أن تكون الدولة والأمة في حالة استعداد دائم، وأن تعيش عيشة حرب... وأن تكون كلياتها العلمية من الكثرة بمكان، وفي أعلى مستوى حتى تُخرّج مئات الآلاف من المهندسين، والمخترعين، والفنيين، والتكنولوجيين، وأن تكون في حالة تقدم وتطور مستمر لتتمكن من أجل أن يكون إعدادها لقوتها بشكل هائل يرعب عدو الله وعدوها الظاهر والمحتمل.. وهذا يقتضي منها أن تعيش اقتصاد حرب، وأن تكون في وضع مالي متصاعد، حتى تستطيع أن توفر الأموال الطائلة، التي تقتضيها الصناعة الحربية للأسلحة الدائمة التطور، لدولة تريد أن تكون الدولة الأولى في العالم أجمع".

ولا شك أن مثل هذه الرؤية للإعداد العسكري والقوة الاقتصادية الداعمة لها متكاملة، ولكن حزب التحرير ومفكريه لم يشغلوا أنفسهم بالقضايا المتصلة بإعداد مثل هذه القوة كالمبالغ الطائلة المطلوبة والتي تتجاوز "تريليونات" الدولارات، وضخامة الإنفاق المتوقع على تطوير الأسلحة والمناورات، وشراء خامات الحديد والكروم واليورانيوم، والرواتب الضخمة للعسكريين والمدنيين، من أطباء وممرضين ومهندسين وتقنيين، في هذا الجيش الجبار، "لدولة تريد أن تكون الدولة الأولى في العالم أجمع"!

ولا يتصور هؤلاء الأثر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الهائل لعسكرة المجتمع، وبناء كل مؤسسات الدولة والحياة الإنتاجية والتعليم وغيره حول المؤسسة العسكرية. ولا يأخذون بالحسبان كذلك ردود فعل مجتمعات العالم والدول الكبرى، بما في ذلك أميركا والصين وروسيا والهند، على تنامي مثل هذه القوة من دون أن تحرك إحداها ساكناً!

إن دولة الإسلاميين في حدودها التي يتحدثون عنها بصراحة، سوف تهز كافة المصالح، وتقتطع جمهوريات وأقاليم في العديد من الدول، وتحرك أقليات وأغلبيات إسلامية في دول كثيرة ضمنها الولايات المتحدة وروسيا، وفرنسا والصين، وبريطانيا وأستراليا، وكندا وإسبانيا، وعدد لا بأس به من دول أفريقيا. كما أن توحيد كل هذا الكيان الإسلامي في دولة خلافة واحدة، وتطوير هذا الكيان على كافة الصُعد السياسية والاقتصادية والبنى التحتية والخدمات ومستوى المعيشة، ليشكل قاعدة يتم بناء القوة الإسلامية فوقها أمر يصعب تحقيقه في المستقبل المنظور... لكي لا نقول أكثر!

نحن إذن في العالم العربي والإسلامي، بحاجة ماسة لأن نفهم ما القوة المطلوبة، وما السبيل إليها، وماذا سنفعل بها، وما تأثير مبالغات وخيالات الإسلاميين الحزبيين على شبابنا وعلى فكرنا السياسي وعلى إعلامنا.

إن مناهجنا الدراسية وبخاصة في حصص التربية الإسلامية بحاجة إلى توعية الطالب بحقائق العصر ومتطلبات التنمية وكيفية التعايش مع الأديان والثقافات، وذلك كي نأمن على هؤلاء الشباب من التأثير المدمر لأشرطة المتطرفين والجهاديين ممن لا يحملون لنا ولهم سوى الدمار. وبحاجة ماسة لأن تلعب وزارات الأوقاف دورها المفقود في هذا المجال، حيث لا تزال مفاهيم القوة الساذجة ومهاجمة أهل الأديان الأخرى هي الطاغية.

إن العرب والمسلمين في هذا القرن لا يزالون يجهلون حقاً ما هي القوة وكيف يصلون إليها. ولهذا سنؤذي أنفسنا لزمن قد يطول، ونؤذي الآخرين!

نقلا عن/ صحيفة "الاتحاد" الإماراتية

النشاط الاقتصادي في دولة قطر

تمتلك دولة قطر مجموعة متكاملة من مقومات جذب الاستثمار الأجنبي، ومن أبرز هذه المقومات الاستقرار السياسي والاجتماعي ، وتوفر جملة من عوامل الإنتاج التي تقدم مزايا نسبية للصناعات ذات الاستهلاك الكبير للطاقة حيث يتوفر لدى قطر أكبر حقل منفرد للغاز غير المصاحب في العالم مما يمثل ثقلا اقتصاديا للدولة بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المتواجد في مركز منطقة الخليج والتكوين الجغرافي للدولة كشبه جزيرة ممتدة عبر مياه الخليج مما يضيف لها ميزة وجود منافذ بحرية وسواحل ممتدة عبر مياه الخليج الأمر الذي يزيد من فرص الدولة لأن تصبح مركزا جيدا للقيام بالأعمال الاستثمارية ، إضافة إلى أن قطر تتبع سياسة الاقتصاد الحر وتقوم بسن القوانين والتشريعات وتقوم بتحديثها لإرساء ودعم هذا التوجه الاقتصادي المفتوح على كافة دول العالم وليست هناك أية أعباء جمركية أو قيود على القيام بالأعمال أو إجراء المعاملات والتحويلات المالية إلى الخارج فضلا عن أن الدولة قامت بسن بعض القوانين والتشريعات لتوفير الحوافز والتسهيلات التي من شأنها رفع معدلات ربحية المشروعات التي تقام فيها.

وقد حظيت البنية الأساسية من طرق ومرافق وموانئ ووسائل اتصال بنصيب وافر من أولويات الدولة في إطار سياستها لتحقيق عملية التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية للمشاركة بدور فعال في عملية تنويع مصادر الدخل القومي. وتسمح قطر باستيراد العمالة اللازمة لتشغيل المشروعات من أي من دول العالم.

ويرخص قانون الاستثمار الأجنبي لوزارة الاقتصاد والتجارة أن تسمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بشرط: أن يكون لديهم شريك قطري أو أكثر لا تقل مساهمتهم عن ٥١٪ من رأس المال، وأن تكون الشركة قد أسست على وجه صحيح، وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية.

و يجوز بقرار من الوزير السماح للمستثمرين الأجانب بتجاوز نسبة مساهماتهم من ٤٩٪ وحتى ١٠٠٪ من رأس المال للمشروع في مجالات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والسياحة وتنمية واستغلال الموارد الطبيعية أو الطاقة والتعدين، بشرط أن تتماشى مع خطة التنمية في الدولة وعلى أن يراعى تفضيل المشروعات التي تستخدم منتجات وخامات محلية تساعد على زيادة القيمة المضافة، والمشروعات التي تحقق الاستغلال الأمثل للمواد الخام المتاحة محليا، والصناعات التصديرية أو التي تقدم منتجا جديدا، أو تستخدم تقنية حديثة، وكذلك المشروعات التي تعمل على توطين صناعات ذات شهرة عالمية، والمشروعات التي تهتم بالكوادر الوطنية.

وأجاز القانون القطري ، وبموجب مرسوم أميري، استثمار الأشخاص غير القطريين لأموالهم دون شريك قطري في مجال الصناعة أو الزراعة أو التعدين أو القوى المحركة أو السياحة أو مقاولات الأعمال، بشرط أن يكون ذلك لأغراض التنمية الاقتصادية، أو لتيسير أداء خدمة عامة أو لتحقيق منفعة عامة، كما أجاز القانون بذات الأداة للأشخاص غير القطريين استيراد المواد اللازمة لهذه المشروعات التي لا يوجد لها مثيل في الأسواق المحلية.

وتلتزم قطر بعدم فرض أية قيود إضافية على استثمار رأس المال الأجنبي في قطر في المستقبل، بحيث تؤثر على المنافسة المتكافئة لرؤوس الأموال الأجنبية، مع رأس المال القطري.

بيد أنه يحظر على الأجانب الاستثمار في مجالات البنوك وشركات التأمين وكذلك في مجالات الوكالات التجارية وشراء العقارات .

وقد وصلت الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة في قطاعي النفط والغاز حوالي (٢٦) بليون دولار، وتجدر الإشارة إلى أن بليون دولار من هذه الاستثمارات أجنبية.

جدير بالذكر أن دولة قطر عضو في منظمة التجارة العالمية، وقد قامت باستضافة وتنظيم المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة في عام ٢٠٠١.

من أهم الامتيازات العامة

- حرية دخول رأس المال وخروجه من وإلى البلاد.
- حرية تحويل الأرباح والأصول متى رغب المستثمر في ذلك.
- حرية التحويل للعملات الأجنبية وثبات سعر الصرف تقريبا.
- حرية الاقتصاد القطري .

ومن الإعفاءات العامة

١- للمستثمر الأجنبي أن يستورد لمشروعه الاستثماري ما يحتاج إليه في إنشاء المشروع أو تشغيله أو التوسع فيه.

٢- إعفاء رأس المال الأجنبي المستثمر من ضريبة الدخل لمدة لا تزيد عن عشرسنوات من تاريخ تشغيل المشروع استثماريا.

٣- إعفاء جمركي لواردات المشروع من آلات ومعدات لازمة لإنشائه.

٤- إعفاء للمشروع الصناعي على وارداته من المواد الأولية والنصف مصنعة اللازمة للإنتاج والتي لا تتوافر في الأسواق المحلية.

من الحوافز المطروحة

١- تهيئة الفرص الاستثمارية وإعداد الدراسات الأولية للمشروعات الصناعية.

٢- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والتقنية وإبداء المشورة الفنية للقطاع الخاص الراغب في الاستثمار.

٣- فتح المواقع الملائمة للاستثمارات الصناعية في الأراضي المخصصة لذلك في المنطقة الصناعية بإيجار ملائم ولفترات طويلة.

٤- مساعدة المشروعات الصناعية المرخصة للحصول على قروض من بنك التنمية الصناعية والمؤسسات المالية الأخرى.

٥- تقديم المساعدة للمستثمرين بناء على اطلاعهم على المعلومات البيانات والدراسات المتوافرة حول المشروعات المختارة للاستثمار.

٦- تزويد المشروع بالطاقة الكهربائية والبترول والماء والغاز الطبيعي بسعر تنافسي.

الامتيازات الأخرى

١- وجود منطقة صناعية مكتملة الخدمات للأغراض الصناعية.

٢- تمويل المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة من قبل بنك قطر للتنمية الصناعية بسعر فائدة تشجيعي ولفترة سماح ملائمة لسداد الأقساط.

٣- نظم وإجراءات مرنه لجلب العمالة الصناعية وغيرها.

٤- وجود قوانين عمل مرنه تكفل حقوق كافة الأطراف المعينة بالاستثمار والعمال.

٥- خدمات صحية برسوم ملائمة.

٦- تشريعات وإجراءات مرنه لتسجيل المنشآت التجارية والصناعية.

٧- سهولة الاتصال بالمسؤولين الحكوميين والرسميين لحل الإشكاليات التي تعترض الاستثمارات.

٨- فض النزاعات الاستثمارية عن طريق التحكيم التجاري أو اللجوء للمحاكم العدلية أو الشرعية بالدولة وفق الاختصاص.

٩- نظام قضائي مستقل بموجب القانون.

الأمير الوليد يستقبل الوفد البرلماني الاسترالي لمناقشة مواضيع اقتصادية

الرياض / متابعة / فراس اليافعي :

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة بمكتب سموه بالرياض الوفد البرلماني الاسترالي برئاسة السيد بيتر سليبر نائب في البرلمان الاسترالي ورافقهم سعادة السفير الاسترالي لدى المملكة العربية السعودية السيد إيان بيغز. وحضر اللقاء من جانب شركة المملكة القابضة الأستاذة هبة فطاني المدير التنفيذي للعلاقات والإعلام والأستاذ أحمد الطبيشي المساعد التنفيذي لسمو رئيس مجلس الإدارة، ومن قسم البروتوكول الأستاذة منال الشمري.

في بداية اللقاء شكر رئيس الوفد الأمير الوليد على حسن الاستقبال، وتداول أعضاء الوفد مع سموه عددا من المواضيع ذات الاهتمام المشترك التي من شأنها المساهمة في مزيد من التواصل الثنائي بين البلدين على مختلف الأصعدة اقتصاديا وثقافيا وتم استعراض عدد من القضايا وآخر المستجدات على الساحة الدولية.

هذا وتم نقاش مواضيع مختلفة خلال اللقاء من أهمها محادثات حول دور المرأة السعودية في المجتمع وسبل تطويرها وتشجيعها في مختلف المجالات والرفع من شأنها من أجل تنمية وطنها ومجتمعها. وأوضح سموه أن المرأة السعودية هي عمود من أعمدة هذا البلد ويجب دعمها وإتاحة الفرص لها في مجالات جديدة ومختلفة وذلك في ظل تعاليم ديننا الحنيف. كما تناول الطرفان مساهمات سموه للقطاع الاستثماري الموجود في استراليا وذلك من خلال الاستثمارات البنكية المتمثلة في بنك سيتي Citi والإعلام من خلال نيوزكورب News Corporation والاستثمارات الفندقية عبر سلسلة فنادق الفورسيزونز Four Seasons.

وأثنى السيد سليبر بإنجازات سموه المتعددة والمتنوعة في العديد من القطاعات والتي تشمل القطاعات العقارية، الفندقية، السياحية، الإعلامية والبنكية وما لها من دور كبير للمساهمة في دعم الاقتصاد الإقليمي وتعزيز العلاقات بين المملكة العربية السعودية والدول الأخرى. وبدوره، رحب سموه بالسيد سليبر وبوجود الوفد المرافق في المملكة العربية السعودية، وأشاد سموه بتنامي العلاقات السعودية الاسترالية وحرصهما على تعزيزها في المجالات كافة.

وفي نهاية اللقاء قدم السيد بيتر لسموه هدية تذكارية بإسم الوفد الاسترالي البرلماني، وتمنى سموه للوفد التوفيق والنجاح.

أخبار متفرقة

شركة "أميانتيت" السعودية وشريكتها "سوبور" التركية تفوزان بعقد بـ١١٨ مليونا في إيران

الرياض / وكالات :

أعلنت شركة أميانتيت السعودية وشريكتها سوبور في تركيا أمس الاول السبت إنهما فازتا بعقد قيمته ١١٨ مليون ريال(٣١,٥ مليون دولار أميركي) لتزويد شبكة للري في إيران بأنابيب الفيبرغلاس.

وقالت أميانتيت في بيان لها أن هذا المشروع يعد جزءا من شبكة ري مشروع داشتي عباس في إيران.

ويتميز هذا المشروع- بحسب البيان- بأهمية كبيرة حيث سيروي منطقة زراعية واسعة ويشترك في تمويله البنك الإسلامي للتنمية وإيران.

ويغطي العقد حوالي ٥٠٪ من القيمة الإجمالية لمشروع شبكة عين خوش والتي تبلغ ٧٠ مليون دولار وتشمل إنتاج وتركيب الأنابيب والصمامات وغير ذلك من عناصر المشروع.

احتفالية أزياء دبي تنجح بتقديم عروض أزياء متميزة عالمية

دبي / وام :

حققت فعالية أزياء دبي نجاحا كبيرا في اليومين الأولين من خلال عروض الأزياء المتميزة حيث شهدت القاعة رقم ٥ من مركز دبي التجاري العالمي حضورا كثيفا من قبل عشاق الموضة العالمية بالإضافة إلى عدد من الشخصيات الاجتماعية ووسائل الإعلام المحلية والعالمية.

وكانت فعالية احتفالية أزياء دبي التي تنظم للمرة الأولى ضمن فعاليات مفاجآت صيف دبي ٢٠٠٧ وتنظمها شركة "إماريتس فيجين" بالتعاون مع مفاجآت صيف دبي ٢٠٠٧ وبرعاية باريس غاليري ومجوهرات جوي ألوكاس والخليج للطباعة الفنية و شوتيك وستوديو المأمور بالإضافة إلى فندق حياة ريجنسي قد انطلقت الخميس الماضي واختتمت أمس الاول.

وشهدت الفعالية عروض أزياء متميزة لمجموعة من أهم المصممين العالميين فقد افتتحت يومها الأول بعرض أزياء للمصمم الأمريكي لويد كلاين من نيويورك وساتيا بول من الهند وقدمت في يومها الثاني عروض المصمم سا سوي من باريس ولبنان وشون بيكوك من الهند بينما استضافت الفعالية في يومها الثالث والأخير عروضاً للمصممة الإيطالية عايدة كورمان والهندية ديبيكا جيهاني.

وشهدت احتفالية أزياء دبي أيضا مشاركة عدد من أفضل عارضات الأزياء في العالم واللواتي تم اختيارهن من المشاركات في مسابقتي ملكة جمال العالم وملكة جمال الكون.

وقدمت الفعالية في يومها الثاني مزيجا من الأزياء العالمية ابتدءا بعرض لدار الأزياء الهندية والتي أظهرت الكثير من الرقي والترف في التشكيلة التي عرضتها واستقت عناصرها من المنمنمات الشرقية والتصوف كما ركزت على الجمع بين الأناقة والعملية حتى في الملابس الرجالية مما أثار دهشة وإعجاب الحضور الذين غصت بهم القاعة.

إنتاج التمور يرتفع في السعودية إلى مليون طن تأتي من ٢٤ مليون نخلة

الرياض / وكالات :

كشفت معلومات حديثة عن نمو فعلي كبير في إنتاج التمور في السعودية لهذا العام ووصول أعداد النخيل في السعودية إلى نحو ٢٤ مليون نخلة هذا العام تنتج نحو مليون طن من التمور تتوزع على أكثر من ٤٠٠ نوع، مشيرة في الوقت نفسه إلى قدرة السعودية في السنوات الأخيرة للتحرك قدما في زيادة حجم الكميات المصدرة منه.

وبحسب تقرير صدر عن شركة اتحاد الصالحية إحدى أكبر الشركات العاملة في نشاط تسويق التمور والصناعات التحويلية، فقد شهدت السوق مؤخرا تبلور شركات تهتم بهذا الجانب الاستثماري في قطاع التمور ووضعه كمورد غذائي استراتيجي يقدم منتجات مستخلصة منه كالعصائر والحلويات ومنتجات طبية ومنتج الايثانول الذي يتوقع أن يكون احد مصادر الطاقة في المستقبل. وأوضح فهد الصالح رئيس اتحاد الصالحية المتخصصة في تصنيع وتسويق التمور ومشتقاتها التحويلية أن السعودية تعتبر من اكبر ثلاث دول في العالم للتمور ومن كبريات الدول المستهلكة أيضا باعتبارها تستهلك ما يزيد عن ٥٠٠ ألف طن من التمور سنويا، حيث تستهلك نصف إنتاجها الذي يأتي من نحو ٢٤ مليون نخلة تتوزع على المدن والقرى السعودية وإن كانت التوقعات تشير إلى وصول هذا الرقم إلى ٢٥ مليون نخلة مع نهاية العام نظرا للاستزراع المتنامي للنخيل من قبل السعوديين.

ودعا الصالح وزارة الزراعة لسعودية لدعم الاستثمار وتشجيعه في هذا القطاع، مشيرا إلى أنه لازال يعاني من عراقيل وشح في التصدير إلى خارج السعودية كي يمكن الاعتماد عليه كمورد استراتيجي للسعودية، متوقعا أن يتحرك هذا الأمر مستقبلا بعد أن قامت قطاعات استثمارية بالتوجه إليه لعل أبرزها شركة اتحاد الصالحية وشركة صناعات.